

أنظمة الصرف الأجنبي في التجمعات العربية القائمة مع اشارة الى امكانية التنسيق

بين أسعار صرف عملاتها الوطنية

د . هيل عجمي الجنابي

الجامعة المستنصرية - بغداد

العراق

الطخسى

لقد طرأت تغييرات كبيرة على أنظمة الصرف العربية بعد انهيار نظام بريتون وودز في آب ١٩٧١ استجابة للتطورات النقدية والمالية المحلية والدولية وتميل أغلبية الأقطار العربية تثبيت عملاتها الى قاعدة معينة سواء تم التثبيت الى الدولار أو الى حقوق السحب الخاصة أو الى سلة خاصة لأنه يتناسب مع أوضاعها الاقتصادية والمالية الحالية ، كما لجأت بعض من هذه الأقطار الى الأخذ بنظام التعويم المدار والاعتماد على أسعار صرف متعددة لجذب أموال المغتربين والعاملين في الخارج ، مع ذلك فان أسعار الصرف فى التجمعات العربية الحالية تعتبر أداة غير فعالة لتحسين موازينها التجارية نتيجة لطبيعة هيكلها الانتاجية غير المرنة ، ودرجة شدة حاجتها لاستيراد العديد من السلع الأجنبية الذى لا يرتبط الطلب عليها بتغيرات أسعار الصرف السائدة فيها ، مما يعنى أن لجوء هذه الدول لتنسيق أسعار الصرف بين عملاتها الوطنية لا يترتب عليه تكاليف باهظة على الصعيد الوطنى .

ومن جهة أخرى حافظت العملات العربية المربوطة بالدولار والتي لم يطرأ تغيير على أسعارها المركزية بعلاقة صرف مستقرة سواء فيما بينها أو مع الدولار نفسه ، وأن تحرك تلك العملات ازاء حقوق السحب الخاصة يجرى بصورة متناسقة من جزاء ارتباطها الموحد بالدولار الأمريكى ، اما العملات العربية المربوطة بحقوق السحب الخاصة ضمن هوامش مختلفة والعملات المربوطة بسلة أو المعومة بصورة مداراة فاسمت أسعارها بعدم الاستقرار سواء فيما بينها وبين الدولار الأمريكى وحقوق السحب الخاصة نظرا لاختلاف أنظمة الصرف الأجنبي التى تأخذ بها ولجوتها الى تغيير الأسعار المركزية لعملاتها الوطنية .

وهناك امكانية لتنسيق أسعار الصرف بين عملات الدول العربية الأعضاء فى التجمعات العربية من خلال اختبار مثبت مشترك لتثبيت عملاتها الوطنية على أساسه كالتثبيت الى حقوق السحب الخاصة أو سلة خاصة من عملات شركائها التجاريين المهمين لما لتنسيق أسعار الصرف بين العملات الوطنية من أهمية فى ازالة مخاطر لأصرف التى قد تعترض سبيل حركة التجارة والاستثمارات التى يمكن أن تتوسع فى المستقبل بين الدول العربية المعنية .